



(الوطن)

خادم الحرمين لدى ترؤسه جلسة مجلس الوزراء لاعلان الموازنة العام الماضي

رغم التحديات.. موازنة قياسية للمملكة بزيادة ٥ مليارات

الإنفاق على التنمية الشاملة وتحسين الخدمات وإيجاد الوظائف أهم أهدافها

خادم الحرمين أعلنها بمصروفات بلغت ٨٦٠ مليارا.. وأعرب عن تفاؤله باستمرار النمو الاقتصادي

الرياض: الوطن

على الرغم من التحديات التي يمر بها الاقتصاد العالمي، إلا أن الحكومة السعودية استطاعت أن تخرج بموازنة أعلى بـ٥ مليارات من موازنة العام الماضي، وهو ما خولها لتكوين موازنة تاريخية، وذلك بالنظر إلى الزيادة الحاصلة في نسبة المصروفات.

وأعلن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، في جلسة استثنائية لمجلس الوزراء رأسها بالنيابة عنه ولد العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير سلمان بن عبدالعزيز، عن الموازنة العامة للدولة لعام المالي الجديد "١٤٣٧ / ١٤٣٦" ، التي بلغت مصروفاتها ٨٦٠ مليار ريال، وأكد الملك أنها تأتي باستمرارية الإنفاق على ما يدعم التنمية الشاملة والموازنة وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، وإيجاد مزيد من الفرص الوظيفية لهم بالقطاعين العام والخاص.

واستدعاي خادم الحرمين الشريفين في كلمته التي ألقاها الأمين العام لمجلس الوزراء عبدالرحمن السدحان، ما يمر به الاقتصاد العالمي من ضعف في النمو، وما تمر به السوق البترولية العالمية من تطورات، اللذين أسهما في انخفاض كبير في أسعار البترول.

وبناء على ذلك، أكد الملك عبدالله بن عبدالعزيز، أن التوجيهات المبالغة للمسؤولية، شددت على أهمية أن تراعي موازنة العام القادم تلك التطورات بعين الاعتبار، بما في ذلك اعتماد سياسة ترشيد الإنفاق، مع الحرص على كل ما من شأنه خدمة المواطنين وتحسين الخدمات المقدمة لهم، والتنفيذ الدقيق والكافء لبرامج ومشاريع الموازنة، مما تم إقراره من مشاريع وبرامج لهذا العام المالي والأعوام الماضية، وما يسهم في استدامة وضع المالية العامة القوي، وأن تعطى الأولوية في العام المالي القادم لاستكمال تنفيذ المشاريع المقررة في



الملك عبدالله بن عبدالعزيز

كافأه إلى بذل أقصى الجهد لتنفيذ برامج بالاستقرار والأمن، الذي سأل الله أن يديمه، مشددا على أن مسؤولية الجميع لتحقيق أهدافها وينعم بها المواطن، هي صيانة هذا البلد والمحافظة عليه مؤكدا أن المملكة العربية السعودية تتعمق لمواصلة مسيرة النمو والتنمية.

احتلالات سوق العمل لإيجاد مزيد من فرص العمل للمواطنين والتنمية المتوازنة بين الناطق، والاستخدام الأمثل للموارد.

واستمرار تعزيز التكامل بين القطاعين العام والخاص، ومواصلة تحسين أداء القطاع الحكومي، وتطوير التعليم باعتباره أساس التنمية، ومعالجة للمملكة، مدفوعاً بنشاط القطاع الخاص، واستكمال تنفيذ المشاريع المقررة في